

مدى تأثر النظام النقدي الدولي بأبعاد العولمة الاقتصادية

*The extent to which the international monetary system is affected by the dimensions of economic globalization*تيسير علي خلف المومني*¹، قدرى سليمان مصطفى الشكري²¹ جامعة عجلون الوطنية الخاصة، Momani555@yahoo.com² جامعة عجلون الوطنية الخاصة، Dr.kadri70@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/11/02

تاريخ الاستلام: 2021/11/12

ملخص:

لقد شهد العالم والاقتصاد العالمي موجة تحرر التجارة العالمية بكل جوانبها، السلعية، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، والذي يعني إزالة كل القيود التي تقف عائقاً أمام تحركات السلع والخدمات، ورأس المال، والعمالة إلى جانب تحرير التجارة العالمية، كانت هناك الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها، وتحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة مترامنة الأطراف، وأصبحت سوقاً واحداً تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأعوان الفاعلين في هذا السوق، وهؤلاء أصبحوا ليسوا فقط الدول والحكومات، بل منظمات اقتصادية عالمية وشركات متعددة الجنسيات، نحاول في هذا البحث بيان اثر وعلاقة النظام النقدي بمفهوم العولمة الاقتصادية، ومختلف التقلبات الأساسية لها، وكذلك المحركات أو المؤسسات التي تسعى إلى قيام العولمة الاقتصادية بكل أبعادها، وخصائصها. كذلك مختلف التكتلات الاقتصادية، التي تجسد العولمة بكل خصائصها على أرض الواقع، وكذلك مختلف الآثار الإيجابية والسلبية التي تنجم عن العولمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: نظام نقدي، عولمة، اقتصاد، استثمار، الملكية الفكرية.

تصنيف JEL: XN1 ، XN2

Abstract:

The competitive criterion is considered to be one of the most important challenges that encounter the existing firms. This is because the degree of competition in the market determines the capacity of the firm for survival. However, the sharp competition in the market leads to the use of the most important management tools to face this challenge, in specific MIS, which relies on the principle of analyzing the environment of the market, despite the fact that this competitive environment face continued pressure on the firm. In any case, the environment adds new elements which increases the degree of its complexity and raises its strength.

Keywords:**Jel Classification Codes:***المؤلف المرسل: قدرى سليمان مصطفى الشكري Dr.kadri70@yahoo.com

1. مقدمة:

النظام النقدي: هو عبارة عن مجموعة من الوسائل والمؤسسات المالية التي يتم عن طريقها أو بموجبها تقديم الأموال وكذلك المعاملات النقدية التي تقدمها الحكومة والتي عن طريقها تسيطر على الموارد المالية.

العملة: هي ظاهرة عالمية تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعات في المجالات المالية والاقتصادية، وتساهم في الربط بين القطاعات المحلية والعالمية من خلال تعزيز انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

اقتصاد: هو عبارة عن نشاط بشري يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات.

استثمار: هو عبارة عن رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير السلع والخدمات وقد يكون ثابتاً.

1.1 مشكلة الدراسة:

لقد أصبح واضحاً أثر العملة الاقتصادية على النظام النقدي الدولي والتنافس بين العملات وظهور التجارة الالكترونية وما حدث في أوروبا من اندماج في العملات مؤدية ذلك إلى ظهور الأورو و بروز التكتلات الاقتصادية. بالمقابل برزت العملة في الاقتصاديات العربية بشكل كبير وواضح مما أدى بها إلى ربط علاقاتها بمؤسسات العملة الاقتصادية كصندوق النقد الدولي إضافة إلى هذا فقد كان للعملة الاقتصادية علامات على الاقتصاديات المالية والتجارية في مختلف دول العالم.

2.1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

- لا يوجد اثر للعملة الاقتصادية على النظام النقدي الدولي.
- لا يجد علاقة بين العملة الاقتصادية وظهور التجارة الاليكترونية.
- لا يوجد اثر للعملة الاقتصادية على الاقتصاديات المالية والتجارية في العالم.

3.1 أسئلة الدراسة:

- هل هناك اثر للعملة الاقتصادية على النظام النقدي الدولي.
- هل هناك اثر للعملة الاقتصادية في التنافس بين العملات الدولية.
- هل العملة الاقتصادية كانت السبب في ظهور التجارة الاليكترونية.
- هل العملة الاقتصادية هي السبب في ربط العلاقات الاقتصادية العربية بمؤسسات النقد الدولية.

4.1 هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر العولمة الاقتصادية على النظام النقدي الدولي وعلى انعكاساتها على الاقتصاديات والتجارة الاليكترونية في العالم ومعرفة علاقة العولمة بالمنافسة فيما بين العملات الدولية المختلفة.

2. العولمة الاقتصادية الأنواع والخصائص

إن العولمة مثيرة للجدل، نجم عنها فوائد كبيرة عن طريق زيادة الاندماج الاقتصادي والمجتمع العالميين، حيث ساهمت العولمة بقدر مهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في العالم، إلى مستوى لم يبلغه طوال تاريخه، عن طريق زيادة اندماج التجارة الدولية، والتدفقات الرأسمالية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها زادت من درجة التهميش بالنسبة للبلدان النامية، وزيادة معدلات الفقر. واتساع الفجوة بين العالم المتقدم تكنولوجياً والدول النامية، بالإضافة إلى اختلال التوزيع العالمي للدخل، هذه العلاقة الجديدة القائمة بين فوائد وسلبيات العولمة الاقتصادية نابعة من خصائص تعريف العولمة الاقتصادية وأنواعها، التي نحاول دراستها في هذا البحث

1.2 مفهوم العولمة الاقتصادية::

كثرت تعريفات العولمة، ولم تتفق الآراء على تعريف واحد وشامل وجامع لها لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم. وخاصة من ناحية جانبه الاقتصادي، أخذ ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية. ولذلك نحاول تقديم مختلف التعاريف التي تحلل الجانب الاقتصادي للعولمة.

محمد الأطرش: تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي: اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورأس المال، والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية". حسب هذا التعريف المثالي، يتضمن أن هناك درجات من العولمة وكلما كان وضع أية دولة أقرب إلى هذا التعريف المثالي، كان وضع اقتصادها أكثر عولمة. إن منطق الرأسمالية المهيمنة هو تعظيم الأرباح الخاصة، ولأجل ذلك تعمل في حقل التجارة الخارجية، وحقل الرسملة، إزالة كل القيود الخارجة والداخلية في وجه انتقال السلع والخدمات، بغية تحقيق التوسع الخارجي، ودفع حالة الكساد عن النظام الرأسمالي. (العدل، 2014، صفحة 11)

ويشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي، والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن، في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون أشكالاً جديدة لعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي.

هذا التعريف للعومة، يركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل، وتحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية، على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، للوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتم حوالي 40% من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعددة الجنسيات (الرياني، 2003، صفحة 45)

ويرى Gabriel Wackerman في العومة الاقتصادية على أنها: تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي، وبالأحرى يغير من علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية. تصح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والحكومة، تأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعملية المراقبة والتنظيم. إذ يرى Jean- Louis Muchielle العومة هي عملية توسيع وتعميق نشاط الشركات في إنتاج وبيع السلع والخدمات في أكبر عدد ممكن من الأسواق. (www.oeabooks.com) كما تتضمن العومة كذلك رفع القيود أمام المعاملات المالية، حيث وصلت قيمة الدوران في اليوم ما يعادل 2000 مليار دولار سنة 2000. وهو نتيجة لعومة المالية. وتواصل العومة في نفس الوقت في تحرير حركات رؤوس الأموال، لأن سيادة السوق مرتبطة بالاستقرار المتعاملين الماليين. من أجل لعب دور المضاربين في المعاملات المالية.

ويرى الباحثان من خلال التعريفات السابقة إلى حصر المفهوم بالنقاط الآتية:

- انهيار نظام بريتونوودز (1973 – 1971) بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون عام 1971، عن وقف تحويل الدولار إلى الذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، نقصاً شديداً بسبب الحرب الفيتنامية؛ والاستثمارات الأجنبية الأمريكية في الخارج، بالإضافة إلى زيادة المساعدات الخارجية في إطار محاربة المد الشيوعي في ظل الحرب الباردة.

- عومة النشاط الإنتاجي، عن طريق إعادة التقسيم الدولي للعمل بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

- عومة النشاط المالي، واندماج أسواق العالم، عن طريق تحرير سعر الصرف وحرية انتقال رؤوس الأموال.

- تغير مركز القوة العالمية، من القطبية الثنائية إلى أحادية القطب.

- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

وبناء على ذلك يعرفها الباحثان بأنها مفهوم لا يخرج عن كونه السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفصل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق وتعميق الثروة التكنولوجية والمعلوماتية، التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها كل الحدود السياسية، ويتعدد فيها المتدخلون من دول وتكتلات اقتصادية، ومنظمات دولية، وشركات متعددة جنسيات (براهم، 2012، صفحة 53).

2.2 خصائص العولمة الاقتصادية:

أ. سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق، واقتنائها بالديمقراطية، بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار المنافسة، والجودة الشاملة من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات، الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن.

ب. نحو سوق عالمي: تتجه العولمة الاقتصادية لتشكيل السوق العالمي، بحيث ترى أن الاقتصاديات القومية ما تزال تحتل الموقع المسيطر في الأنشطة الاقتصادية، ولا تزال الحكومات أدوارها التي تلعبها على مستوى السيطرة واسعة النطاق، كما لا تزال الدول هي اللاعب الرئيسي سواء بالنسبة للتجارة والاستثمار، وتكوين رأس المال، ففي حالة الدول المتقدمة يتم إنتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية في الوطن، و90% من المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية، وتظل المدخرات، الودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل. فالعولمة تعمل على تعزيز وعولمة السوق الإنتاجي والتجاري والمالي (عبد الحليم، 2013، الصفحات 61-63)

ج. تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل: تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة، وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الأموال، والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية، والعقبات التي تعترض هذا الانسياب، يعد انتشار منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في أكتوبر 1995، وهو ما يشاهد الآن بعد توحيد بورصة لندن وفرانكفورت، اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار، كذلك توحيد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه نوح إنشاء سوق مالية عالمية موحدة، تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل لمدة 24 ساعة.

د. تزايد دور أكبر المنظمات العالمية: لعل من الخصائص الهامة للعولمة، هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة (بركات، 2011، صفحة 98).

3.2 أنواع العولمة الاقتصادية:

أ. العولمة الإنتاجية إن الشكل الجديد لنظام الإنتاج تجسد من خلال تفكيك العملية الإنتاجية، على المستوى العالمي، الناتج عن التقسيم الدولي الجديد للعمل "في الوقت الذي تتشكل فيه شبكة إنتاج عالمية. تعمل على تحويل كل بلد إلى جزء من النظام الإنتاجي العالمي (الحاجي، 2012، صفحة 74)

ب. عولمة السوق: تتجسد العولمة التجارية بالنسبة للدول المتقدمة، عن طريق عولمة السوق بإنشاء مجموعة متعددة الجنسيات الموجودة في عدة دول، على شكل شبكة من فروع الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير ووجود سوق عالمية عن طريق الانتشار العالمي السريع لتكنولوجيا، وهو الذي حفز ظهور عالمية الطلب على هذه التكنولوجيا، والتي بدورها ولدت عالمية أو عولمة العرض. إذ يمكن لنا أن نقول بأن عولمة السوق تكونت بعنصرين، عولمة الصرف وعولمة الطلب (كتوره، 2004، صفحة 141)

ج. عولمة العرض:

1- إن زيادة وسرعة توليد التكنولوجيا، وانتشار المعرفة الذي كان يأخذ عشرة سنوات، أصبح أقل من سنة في الوقت الحالي.

2- عدد كبير من شركات البلدان المتقدمة تأخذ اليوم قوة تكنولوجية قابلة للمقاومة، وإبقاء الاحتكار التكنولوجي.

3- من جانب البحث والتطوير والوصول إلى تكنولوجيا جديدة، تسمح بتطوير السوق وإمداده. بتحليل هذه العناصر، تبين أن الشركات المتعددة الجنسيات، تركز في سوق الدول المتقدمة. وتزامنا مع توظيف الاستغلال السريع المحتمل بفضل التطور التكنولوجي السريع، عولمة العرض، أصبحت تسمح الحصول على اقتصاد السلم في الإنتاج السريع وبأكبر كمية للإنتاج المتأمل.

د. عولمة الطلب: بمعرفة سريعة للمنتجات الجديدة، يتكون مستهلكون في القارات الثلاثة، يطالبون في نفس الوقت منتج متشابه عن طريق محاكاة الطلب، فيتغير عدد مستهلكي المنتج من رقم معين إلى أضعاف هذا الرقم، بفعل عملية المحاكاة. رغم هذه العولمة للطلب، إلا أنه يبقى تسجيل المستهلكين حسب البلد الأصلي، ولأجل ذلك كان من الضرورة للشركات المتعددة الجنسيات أن تعرض منتوجها في كل المناطق. وبناءً على عولمة السوق، وفق عولمة العرض والطلب، عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، أصبحت العولمة التجارية كقوة تضطلع بها المؤسسات الكبرى التي تتاجر داخل هذا التنظيم، فالتجارة العالمية أصبحت بين هذه الشركات والإحصائيات تبين أن ظاهرة العولمة ناتج عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في التجارة العالمية، هذا ما يعكس قوة ثقل هذه الشركات (كتوره، 2004، صفحة 144)

3. مفهوم العولمة المالية

هي إلغاء كل القيود على حركة رؤوس الأموال في العالم، وتعتبر العولمة المالية هي الناتج لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لتصب في الأسواق المالية العالمية.

1.3 مؤسسات العولمة وأدواتها.

يشهد عالم اليوم في ظل تطورات هائلة وإرهاصات عصر طابعه العام شديد الخصوصية، يستمد خصوصيته من تلاشي دور الدولة، وذوبان شخصيتها بل حدودها السياسية، في ظل تعاظم

دور المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حالياً (رمزي، 2011، صفحة 92)

لقد استطاعت هذه المؤسسات أن تترجم مفهومها الإيديولوجي الليبرالي الذي أسست عليه من خلال اعتماد النظام الرأسمالي الليبرالي للسياسات المالية والاقتصادية والتجارية، فكانت السلطة الدولية لتشاور والتنسيق في النظام النقدي الدولي، والسلطة المعنوية في المقام الأول. لدفع عجلة التنمية في النظام الرأسمالي، كما أنها سلطة تمتلك حق إنشاء القواعد والضوابط واتخاذ الإجراءات ضد الذي يخل أو لا يلتزم بقراراتها (كتوره، 2004، صفحة 180).

2.3 اتفاقيات التبادل الحر.

بدأ العمل بهذه الاتفاقيات في القارة الأمريكية، وهي اتفاقيات التبادل الحر الثنائية، بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، التي دخلت موضع التطبيق في 1989/01/01 وهي التي أطلقت عملية الدمج الاقتصادي كما هي معروفة اليوم على مستوى البلدان الأمريكية، وفيما بعد صارت الاتفاقية ثلاثية بدخول المكسيك في المفاوضات من أجل التبادل الحر في بلدان أمريكا الشمالية، والتي وضعت حيز التنفيذ في 1994/01/01، وفي نفس العام شرع رؤساء الدول والحكومات الأمريكية بمفاوضات غرضها إقامة منطقة التبادل الحر بين البلدان الأمريكية وفي الوقت الذي تستمر فيه المساعي لترسيخ التبادل الحر على المستوى الإقليمي، تنشط بعض الجهات في إعداد مرحلة أشمل لحرية التبادل ويتم إعداد هذه المرحلة داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وذلك عبر مفاوضات أفضت إلى توقيع الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار، إن هذه الاتفاقية من شأنها أن تصنف قدرة أي حكومة على إعاقه حرية انتقال الرسمة، وتكون أيضا فوق إرادة الشعب وفوق مصالح وثقافته وحقوقه الاجتماعية.

3.3 المناطق الحرة.

هي المنطقة التي يتم فيها تصنيع وتحويل المواد المستوردة من الخارج بدون ضرائب، والتي تكون المواد المصنعة منها معدة للتصدير مباشرة، ويدعى البعض أن لهذه الأداة نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، لأنها تفتح المجال للوصول إلى التكنولوجيا المتطورة، لأجل ذلك شجعت المنظمات المالية

العالمية على إقامة المناطق الحرة في التسعينات مما دفع بلدان العالم الثالث إلى طلب القروض الضخمة لتأمين كلفة إقامة مثل هذه المناطق، بغية تشييد أبنية ضخمة ومصانع التجميع وتمديدات الغاز والماء والكهرباء والمكاتب، وهذا كله لجذب المستثمرين الصناعيين (براهم، 2012، صفحة 73).

تعمل المناطق الحرة على ترسيخ التطور التكنولوجي الذي يسمح لها بتشجيع الاندماج الاقتصادي العالمي، وتحقيق العولمة كما تساعد على تقوية الشركات المتعددة الجنسيات، التي تبحث على الربح في أي مكان شرط أن يكون هناك الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفر الأمن.

4.3 الآثار السلبية للعولمة.

يرفض الكثير من المفكرين والكتاب في العالم الثالث مفهوم العولمة، باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على أمركة العالم، وتهميش الشعوب وإذلالها وجعل العلم يعيش داخل قوالب جامدة، فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة مماثلة مما لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض، وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوها ومنسلخا عن ذاته وخصوصياته وعن واقعه.

ويرى الدكتور عبد المجيد الصالحين أن الآثار السلبية للعولمة تتمثل فيما يلي:

- 1- زيادة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار.
- 2- زيادة البطالة في الدول النامية، وذلك بعجز هذه الدول عن منافسة الشركات العظمى ذات التكنولوجيا العالية.
- 3- تقليص دور الحكومات في تسيير شؤونها الداخلية.
- 4- توسيع هوة التفرقة بين المجتمعات ونقصد الشمال والجنوب.
- 5- التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم.
- 6- هدم الهوية الثقافية للأمة.
- 7- عودة الاستعمار إلى الدول الضعيفة بأشكال جديدة.
- 8- الهيمنة الاقتصادية الغربية وتدمير اقتصاديات الدول الأخرى.
- 9- تصدير الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والأمراض الخطيرة.
- 10- إعادة ترسيخ ظاهرة الطبقة في المجتمع.

5.3 الآثار الإيجابية.

تكتسب العولمة ديناميكية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من الارتباط والترابط الاتصالي بين الأفراد الذين يعيشون المجتمع العالمي الواحد، ويرفع مؤيدو العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الانشاقات والحواجز الفاصلة بين الأمم.

• وتكمن الآثار الإيجابية للعولمة فيما يلي:

1. تعمل على إستقرار الحياة الإنسانية وازدهارها.
2. ترسيخ مبدأ التعاون والتعايش بين الحضارات.
3. إلغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات في بقاع العالم.
4. فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات.
5. تتيح الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم.
6. تعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات.

• تكمن نتائج العولمة في المحاور التالية:

- المحور الأول: المكننة: هو استبدال اليد العاملة البشرية بالآلات والروبوت.
- المحور الثاني: الجرأة التجريبية: كل الأشياء لديهم قابلة للتجريب دون الاهتمام بنتائج ذلك على الإنسان والبيئة، حتى ولو كان استنساخ البشر والحيوانات ذاتهم.
- المحور الثالث: السيطرة الاقتصادية: حيث تبقى الدول الفقيرة تابعة دائما إلى الدول الغنية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.
- المحور الرابع: الإغواء الاقتصادي: يعني إظهار الأشياء على غير حقيقتها.
- المحور الخامس: الإعلام بالسحر: حيث يستعملونه ليظهر الأشياء بطريقة جيدة حتى يتقنع بها على أنها الأحسن والأفضل ولا بديل عنها.
- المحور السادس: حواف التقنية: أو التقنية الزائفة حيث يقدمون لنا تكنولوجيا وطرق إنتاجية تظهر لنا وأنها جديدة وبمجرد تمكنا من استعمالها والتحكم فيها وإنفاق الكثير عليها، يقومون في اليوم الموالي بتطويرها وإيجاد طرق أحسن منها وبالتالي فإننا لم نفعل أي شيء، وتذهب كل مجهوداتنا أدراج الرياح، لذلك لن نستطيع منافستهم.
- المحور السابع: غياب العنصر الأخلاقي والعنصر البيئي: حيث تتفشى المظاهر الشنيعة والأخلاق الرذيلة وفي المقابل هناك تلوث بيئي فاحش.
- المحور الثامن: الضخامة الإنتاجية والتسارع الزماني والمكاني: وهذا هو هدف الشركات المتعددة الجنسيات وما يميزها عن غيرها من الشركات حيث أنها تمتلك قدرات كبيرة وطرق حديثة للإنتاج أما التسارع الزماني والمكاني فيحدث من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية (الخرشي، 2003، صفحة 58).

4. المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها.

إن تطبيق ظاهرة العولمة لمبادئها دون مراعاة ظروف الشعوب وحالاتهم يطرح عدة مشاكل، تسعى الدول المتضررة إلى البحث عن الطرق والحلول لمواجهة هذه الظاهرة الجارفة والتقليل من مشاكلها (الرياني، 2003، صفحة 65).

يتضح للباحثين بان النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بإزالة الحواجز والقيود الكمية الإدارية والجمركية من المبادلات العالمية ويعمل على تحقيق التحرير والاندماج بين الأسواق العالمية على مستوى السلع والخدمات وأسواق رأس المال والصناعات التكنولوجية والإبداعات، كما أدى إلى نمو التجارة العالمية بمعدلات أسرع من نمو معدلات الناتج المحلي الخام وإلى نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة أهمية شركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي من أجل الوصول إلى التكامل العالمي ولبلوغ هذه الدرجة استعملت العولمة الاقتصادية المؤسسات المالية الدولية من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، سبيل توفير الشروط الضرورية لقيام العولمة المالية، والمنظمة العالمية للتجارة حالياً "الجات سابقاً" من أجل توفير المناخ المناسب للعولمة التجارية والشركات متعددة الجنسيات من أجل تحقيق العولمة الإنتاجية.

5. العولمة الاقتصادية والنظام النقدي الدولي

إن العولمة الاقتصادية وباعتبارها موجة تحرر وإزالة لكل القيود التي تجد من حركة السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال بين مختلف الدول قد كان لها بالغ الأثر على الاقتصادات الدولية بما فيها العربية وعلى حد الخصوص أنظمتها النقدية باعتبار هذه الأخيرة عصب الحياة الاقتصادية وأساس المبادلات التجارية وهذا لما له من دور في تسريع العلاقات التجارية والمبادلات الدولية ويتجلى هذا الأثر من خلال التحولات الكبرى في الاقتصادات الدولية والعلاقات النقدية العالمية والمالية والسياسات الاقتصادية.

1.5 ظهور التجارة الالكترونية:

من خلال وجود شبكة الانترنت حيث تمارس هذه الشبكة دورها الرئيسي في توحيد العالم، وفي زيادة ترابطه واتصاله، وفي تحقيق عناصر: الفورية، الجاهزية، الحضور والإتاحة، وهي شبكة لا تخضع لسيطرة أحد وهي تطور الطرق والوسائل التي يتواصل بها الناس ويتعاملون بها مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات والأفكار وما يتصل بحياتهم الحاضرة، وما يتعلق أيضا بمستقبلهم.

إن الانترنت شبكة تحتوي على معلومات مختلفة من شبكات الكمبيوتر، ذات القدرات الفائقة على نقل المعلومات وحفظها وتحديثها، وهي شبكات منتشرة على مستوى جميع المناطق في العالم وهي تتيح كافة أنواع المعارف الإنسانية، وأصبحت مراكز الانترنت قادرة على إن تتخاطب فيم بينها، وأن تقوم بتداول وتغذية ذاتها بالمعلومات والبيانات المختلفة. ونتيجة لهذا كله استطاعت الشركات

تم استعمالها بين البنوك في شكل نقل اعتمادات منذ عام 1960، ومنذ مدة طويلة. أصبح العملاء قادرين على سحب نقود من آلات السحب الآلي (العدل، 2014، صفحة 103)

● النقود الالكترونية:

هي التمثيل الالكتروني للنقود التقليدية، ووحدة النقود الالكترونية يشار لها عادة بالعملة الرقمية أو الالكترونية والقيمة الفعلية للعملة الرقمية تولد بواسطة وسطاء (سماسرة) إذا أراد عميل شراء عملة رقمية، فإنه يتصل بوسيط ويطلب كمية محددة من العملات، ويدفع نقود فعلية، حينئذ، ممكن للعميل أن يقوم بالشراء من أي تاجر يقبل العملات الرقمية بذلك الوسيط، وكل تاجر يمكنه الاستيراد من عملات الوسيط التي تم الحصول عليها من العملاء، بمعنى آخر فإن الوسيط يأخذ العملات مرة أخرى ويضع في حساب التاجر نقود فعلية (بركات، 2011، صفحة 166)

● التكتلات الاقتصادية في زمن العولمة:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة المنتصر الرئيسي، تريد إقامة نظام كوكبي يكفل حرية كاملة للمبادلات ونشر الديمقراطية والحفاظ على السلام وذلك عن طريق إقامة منظمة عالمية هي منظمة الأمم المتحدة، لكن الاتحاد السوفييتي اعترض هذه الرؤية وكان لهذا الأخير أيضا رؤية كوكبية عن طريق تحويل البشرية إلى الشيوعية.

وحينئذ انتظم العالم حول التناقض بين الشرق والغرب وتنج عن ذلك تكتلان، الأول بقيادة الولايات المتحدة والثاني بقيادة الاتحاد السوفييتي. ومن هنا نشأ شكل إقليمي سياسي عسكري. "والعالم المتأقلم يكون التفاوض فيه بطريقة تسمح لشعوب هذه الأقاليم من ترقية شروط الإنتاج ودخولهم في حياة جديدة. ولأجل ذلك يتم إنشاء الإطار القانوني لبناء عالم متعدد المراكز.

● العولمة المتسارعة في اقتصاديات العرب:

نلاحظ أنه خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية أدت الأحداث الدولية الكبرى بالبلدان العربية إلى اتخاذ طريقتين مختلفتين تماما من حيث درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما شجع قيام الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية بعض البلدان العربية أهمها: مصر، سوريا، العراق على انتهاز سياسات إنمائية وتبني إستراتيجية اقتصادية أقرب إلى الاستقلال والانتواء على النفس، وإعلان صورة من الاشتراكية العربية.

دفع تحقيق العالم العربي معدلات نمو غير مسبوق في النمو الاقتصادي بدول عربية أخرى وعلى الأخص الدول الغنية بالنفط، إضافة إلى لبنان والأردن اندمجا بدرجة أكبر من ذي قبل بالاقتصاد العربي بأكمله، فإذا بالدول ذات الاقتصاد المتفتح على العالم يزيد انفتاحها عنه أكثر من أي وقت مضى، والبلدان ذات الاقتصاد المنغلق نسبيا تشهد تحولا جذريا نحو الانفتاح الاقتصادي، وتفكك بسرعة نظام كان يقوم على سيطرة الدول على الاقتصاد، كذلك شهد الوطن العربي منذ

وأواخر الستينات نمو متسارعا في معدل انتقال العمالة من الوطن العربي إلى الخارج، ولكن أهم من ذلك بكثير هو التسارع في هجرة العمالة بين دول عربية وأخرى، وكذلك شهدت الفترة نفسها بالأخص في بداية السبعينات، نمو في تدفق العمالة المهاجرة من جنوب وجنوب شرق آسيا إلى دول الخليج، كذلك في أوائل السبعينات شهد الوطن العربي تسارعا في نقل التكنولوجيا إليه، وخاصة في مجال السلاح، والنفط والبتروكيماويات والتشييد والنقل والسياحة ووسائل الاتصالات اللاسلكية، وبنمو هذه الوسائل الأخيرة أصبح الوطن العربي معرضا من أي وقت مضى لتدفق المعلومات والأفكار وأنماط الحياة والقيم من الخرج (عبد الحليم، 2013، صفحة 211)

إن نسبة الانفتاح التجاري العربي الدولي، المسجلة خلال حقبة التسعينات كبيرة حقا بالقياس إلى نظيراتها في البلاد النامية الأخرى وحتى في البلدان المصنعة الكبرى، وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أن قيمة مجموع الصادرات والواردات تفوق قيمة الناتج المحلي الخام في أي بلد عربي وبالأخص الأقطار العربية النقطية التي هي من أكثر الأقطار العربية اندماجا في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بسبب عمق موقعها في التقسيم الدولي للعمل الذي جعل منها أقطارا تعتمد على مصدر واحد وهو النفط ولذلك فإن درجة انفتاحها على دول المنظومة تصديرا أو استيرادا عالية للغاية.

ومع ذلك فإن الكثيرين يعبرون عن آمال واسعة في أن تزداد سرعة العولمة ودرجة اندماج اقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي نتيجة الاتفاقات الجديدة التي ترتبت على انتهاء جولة الأورجواي في المفاوضات التجارية والتي تمت أو ينتظر أن تتم بين عدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وسوف يؤدي ذلك بالتأكيد إلى تسارع عملية تحرير التجارة والاستثمارات وتدابير آثار هذا التحرير في الظهور بالفعل (الخرشي، 2003، صفحة 87)

7. السمات الخاصة لعولمة الاقتصاد العربي:

إن درجة قوة أو ضعف كل أثر من الآثار التي تحدثها العولمة يختلف بالضرورة من منطقة لأخرى من مناطق العالم بحسب طبيعة التجربة التاريخية لكل منها وظروفها الاقتصادية ومواردها الطبيعية والبشرية وبحسب حاجة رأس المال الأجنبي وبحسب قوة دولها أو ضعفها ونقاط القوة والضعف في ثقافتها التقليدية.

وعلى الرغم من أن الوطن العربي يشترك مع بقية مناطق العالم في معظم هذه الآثار أو كلها الإيجابي منها والسلبي فإن تجربة الوطن العربي في العولمة لها سمات معينة تميزها إلى حد كبير عن غيرها من التجارب سوف نذكر منها السمات التالية والتي كان لها دور في تحديد الأثر الصافي للعولمة على الاقتصاد العربي.

- السمة الأولى: هي الدور البالغ الأهمية التي تلعبه سلعة إستراتيجية هي النفط في النمو الاقتصادي للوطن العربي ففي كثير من الدول العربية (الكويت، قطر، البحرين، ودولة

الإمارات وعمان والعربية السعودية وليبيا) يمكن اعتبار أن بداية "العولمة" هي نفسها بداية اكتشاف النفط وتصديره وإن تاريخ العلاقة بين هذه الدول والعالم الخارجي يكاد يتطابق مع ما طرأ من تطورات على صادرات هذه السلعة، إن اعتماد هذه الدول الشديد على العالم الخارجي اقتصاديا و"سياسيا" سببه الأساسي اعتمادها الشديد على النفط ولكن هذه الدول حققت كذلك بسبب النفط درجة من الرخاء الاقتصادي جعلها تتميز تمييزا واضحا عن سائر الدول النامية، فهذا الرخاء نفسه المرتبط بالاعتماد الكبير على سلعة واحدة، قد سمح لهذه الدول بالتخلص من الكثير من المشكلات المتعلقة بالتنمية البشرية ولكنها كذلك خلقت لهذه الدول المصدرة للنفط مشكلات من نوع آخر، وإن تعلق أيضا بالتنمية البشرية.

● السمة الثانية: وهي بدورها تتعلق بالدور المهم الذي يلعبه النفط، هي أن الوطن العربي قد شهد في العقود الأخيرة درجة من هجرة العمالة بين دول عربية وأخرى، لا تكاد تعرفها أي منطقة أخرى في العالم أدى إلى انتشار آثار "الثورة النفطية" إلى أبعد بكثير من حدود الدولة الغنية بالنفط وهكذا تجد أن كل الدول العربية تقريبا قد تأثرت بدرجة أو بأخرى بهذه الظاهرة "العولمة" عن طريق النفط.

● السمة الثالثة: هي أنه ربما لم يعرف أن جزء آخر من العالم (باستثناء الكتلة الاشتراكية) ما عرفه الوطن العربي خلال 50 عام الأخيرة، مع تعاظم دور الدولة في الاقتصاد ومن الممكن تفسير ذلك بدور الميراث التاريخي لبعض الدول العربية، كمصدر مثلا بما يعود لعصور بالغة القدم وكذلك بنوع الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الدول بشكل خاص كميهاه الأنهار من ناحية والنفط من ناحية أخرى، مما حتم أن تلعب الدولة دورا هاما في إدارة الاقتصاد ومع ميل دور الدولة إلى الانحصار في العقود الأخيرة، نتيجة زيادة تيار العولمة قوة سواء فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أو حركات رؤوس الأموال أو الاتصالات، كان من شبه المحتم أن تضعف درجة الحماية التي توفرها الدولة لشرائح المجتمع الأقل علاقة الاقتصادية العربية مع مؤسسات العولمة (Waqfeya)

ويرى الباحثان إن من شأن اندماج الاقتصادات العربية مع الاقتصاد العالمي وسيرها بركب العولمة أن يؤدي حتما إلى انفعالها المباشر مع آليات العولمة الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالصندوق والبنك الدوليين أو المنظمة العالمية للتجارة أو حتى الشركات متعددة الجنسيات.

8. العلاقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين:

عانت معظم الدول العربية من الاحتلال والمشاكل الاقتصادية نتيجة لتدهور الإنتاجية وبالتالي قدرة الاقتصاد الذاتية على تحقيق نمو متوازن ومتواصل، ما اضطرها إلى اللجوء إلى طلب القروض الأجنبية من أجل تلبية الحاجات الداخلية، تنعكس هذه القروض وتصبح بمثابة المدخل إلى تدخل

الدول الأجنبية، حتى المؤسسات الدولية في مناهج الدول العربية الاقتصادية والمالية والنقدية فتضغط عليها عبر برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي سواء تحت إشراف صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي التي تبنتها الدول العربية من أجل التغلب على تلك المشكلات والاحتلال وتستهدف برامج الإصلاح هذه تحرير الاقتصاد أي جعله يسير على مذهب الاقتصاد الرأسمالي الحر (اقتصاد السوق) مع إدماجه إدماجا عضويا في النظام الرأسمالي العالمي، والهدف الأكثر مباشرة لبرامج الإصلاح هو تحسين وضع ميزان المدفوعات والعلاج هو الوصفة التي وصفها الصندوق والتي تتضمن التحرير الاقتصادي وتخفيض سعر الصرف، وتخفيض الإنفاق العام وبيع القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإلغاء الدعم مما جعل الدول العربية ومن دون خيارها أحيانا ساحة أهمها فقدانها السيطرة تجارتها وحركتها المالية (الرياني، 2003، صفحة 133).

9. العلاقة مع منظمة التجارة الدولية:

تعتبر ثماني دول عربية من الأعضاء المؤسسين لمنظمة التجارة العالمية حيث شاركت كل من الكويت ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا بحكم عضويتها في اتفاقيات الجات في جولة مفاوضات أورجواي حتى التوقيع على الوثيقة الختامية والتي نظمت أحكام الاتفاقية التي تم التوصل إليها بما في ذلك الاتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، كما شاركت الجزائر في تلك المفاوضات ومازالت تتفاوض من أجل الانضمام الكامل للمنظمة كما قامت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر بالتوقيع على الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورجواي، بحكم عضوية هذه الدول في الجات 1947 عند تطبيق قواعدها فترت الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى ذلك بدأت كل المملكة العربية السعودية، الأردن وعمان والسودان ولبنان بإجراءات الانضمام، وفي مراحل مختلفة من مفاوضات العضوية بينما اكتفت اليمن بأن تكون عضوا مراقبا (الرياني، 2003، صفحة 134)

10. العولمة والجهاز المصرفي:

إن العولمة الاقتصادية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، وهذه الآثار الاقتصادية للعولمة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية لذلك يجب على المسؤولين القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى، ويمكن الإشارة على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي.

أ إعادة هيكلة الخدمات المصرفية: حيث حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي والعالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداة خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقم بها من قبل وتعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، وكفي الإشارة إلى أن تلك الميزانيات في أكبر خمسين بنك في العالم حدثت عليها تغيرات هيكلية واضحة حيث تنوعت مصادر أموال البنوك أي مواردها وكذلك أيضا تنوعت مجالات

توظيفها واستخداماتها، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في الجهاز المصرفي والبنوك التي تأثرت بقوة بالعولمة، وخاصة في الدول المتقدمة حيث اتضح من أحدث التقارير عن أكبر خمسين بنكا أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يحقق من عمليات الائتمان المصرفي أي الإقراض، بل من الأصول الأخرى المدارة للدخل والعائد الكبير ومن عمليات إدارة الأصول التي سحبت الأعمال خارج الميزانية، ومن ناحية أخرى انخفاض النصيب النسبي (إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالي البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبي إلى) للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وأن الخصوم المقابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالي البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى وبخاصة إصدار السندات.

ومن الملفت للنظر أن أثر العوالمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية (Oeabooks)

ب التحول إلى البنوك الشاملة: في ظل العوالمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية بل وباقي البنوك، إلى التحول نحو البنوك الشاملة وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المخدرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات.

ج احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية: فمع تزايد العوالمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة الأورجواي 1994م وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها في 1995م، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي، وقد اتخذت المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات الغير مالية على تقديم الخدمات المصرفية. وكل هذه الاتجاهات أدت على احتدام المنافسة في السوق المصرفية، في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء وتغذي هذه المؤسسات المالية بخلاف بنوك السوق المصرفية بقوة وخاصة في أسواق الخدمات المالية، ومن المتوقع أن تستمر هذه المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات

الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى في ظل تزايد المصرفي حيث يمكن أن تزيد من كفاءة الجهاز المصرفي وتؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة وتخفيض العمولات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين جودة الخدمة ولكن سيكون لها أثر سلبي على الكيانات المصرفية الضعيفة والبنوك الصغيرة وستزداد الحاجة إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة تقوى على المنافسة في السوق المحلي والسوق الخارجي (رمزي، 2011، صفحة 63)

د- خصخصة البنوك:

تعتبر خصخصة البنوك أحد نواتج العولمة وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخصخصة بشكل عام كظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بالتحديد بعد دوافع الملكية العامة للبنوك في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التحول لآليات السوق، وتتلخص أهم خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية لـ70 دولة في ديسمبر 1997م، ويضاف إلى تلك الدوافع الدافع الخاص بتحقيق عدد من الإيجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة وتحقيق الكفاءة، وبالتالي تتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الغدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وإدارة أفضل السياسات النقدية (كتوره، 2004، صفحة 258).

11. قائمة المراجع:

1. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Goodereads: www.goodereads.com
2. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Waqfeya: www.waqfeya.com
3. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Oeabooks: www.oeabooks.com
4. جورج كتوره. (2004). العولمة الثقافية الحضارات على المحك. لبنان: دارالكتاب الجديدة المتحدة.
5. زكي رمزي. (2011). فخ العولمة. دار عالم المعرفة.
6. زيد بن محمد الرياني. (2003). اقتصاد العولمة انهارام انهيار. مكتبة الرشد.
7. سليمان بن صالح الخراشي. (2003). العولمة الاقتصادية، دار بلنسية للنشر والتوزيع.
8. عمار عبد الحليم. (2013). العولمة الاقتصادية. دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة.
9. محمد سامي العدل. (2014). اقتصاد الأجيال البري. دار نور للنشر والتوزيع.
10. محمد عمر الحاجي. (2012). ظاهرة العولمة الاقتصادية. دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.
11. محمد مراد بركات. (2011). ظاهرة العولمة رؤية نقدية. رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.
12. محمود براهيم. (2012). العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد.